|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | | College Name |
| **محاسبة** | | | | Department |
| **حنان عبدالله حسن** | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| **تفعيل نظام محاسبة المسؤولية وتقويم الأداء باستخدام الموازنات التخطيطية** | | | | Thesis Title |
| **2011** | | | | Year |
| **في ظل تطبيقات المحاسبة الإدارية واستخدام أدواتها في دعم دورها الأساسي في إمداد الإدارة بالمعلومات الوافية لمساعدة الإدارة في أداء وظائفها المهمة لاسيما التخطيط والرقابة ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة باعتبارها النظام الأم لجميع أنظمة المعلومات المحاسبية ,ومن هذه الأدوات (محاسبة المسؤولية والموازنات التخطيطية باستخدام التكاليف المعيارية متكاملة مع محاسبة التكاليف كأدوات معاصرة contemporary) ينبغي الأخذ بمعاصرتها هذه وعدم تجاوزها ليكون امتداداً لتطوير أنظمة محاسبةالكلفة و المحاسبة الإدارية لمعظم الشركات الصناعية لاسيما الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية (محل الدراسة) تأهيلاً لتطبيق التقنيات الحديثة لنظام المحاسبة الإدارية فيما بعد مثل التحسين المستمر والكلفة المستهدفة والتخزين في الوقت المحدد ...وغيرها , إذ لا بد من بناء أساس رصين له ليتسنى للشركة مواكبة بيئة المنافسة الإستراتيجية ,إذ يهدف هذا البحث إلى تفعيل محاسبة المسؤولية عن طريق إعداد الموازنات لمراكز مسؤولية وذلك بتحديد صلاحياتها كأوجه تصرف بالموارد الاقتصادية ,لزيادة الشعور بمسؤولية الالتزام بتنفيذ ما خطط له في الموازنات على وفق معايير محددة ومن ثم قياس درجة التنفيذ هذه عن طريق عملية تقويم الأداء بكفاءة وفاعلية, ومن اجل تحقيق هدف البحث تم الاستناد على فرضية تفعيل محاسبة المسؤولية بإعداد الموازنات التخطيطية (باستخدام المعايير ومعدلات التحميل الكلفوية فضلاً عن التكاليف التقديرية والخبرة الشخصية) لمعظم مراكز المسؤولية والتي يتحدد فيها أوجه الإنفاق على شكل صلاحيات و مسؤوليات بمشاركة جميع هذه المستويات الإدارية في التخطيط عن طريق المعلومات التي توفرها هذه المستويات التي تخص واقع عملهم لقربهم منه ومن ثم إتمام عملية تقويم الأداء بكفاءة وفاعلية, وبتطبيق هذه الفرضية توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات كانت أبرزها ((عدم تقسيم الشركة إلى مراكز للمسؤولية بتصنيفاتها وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي الحالي لها نسبياً على وفق مفهوم محاسبة المسؤولية من حيث توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بالشكل المناسب وعدم إعداد الموازنات التخطيطية على مستوى مراكز المسؤولية بل اقتصار إعدادها على مستوى الشركة ككل فضلاً عن عدم استخدام مقاييس موضوعية تفي بمتطلبات عملية تقويم الأداء بكفاءة وفاعلية )) وقد تمكنت الباحثة بتطبيق فرضية البحث بما يوائم مفهوم محاسبة المسؤولية وتفعيلها**  **بالموازنات التخطيطية ومن ثم تقويم الأداء }باقتراح هيكل تنظيمي كجانب إداري لها وإعداد الموازنات التخطيطية لكل مركز مسؤولية ومن ثم تقويم أداء هذه المراكز بالاعتماد على مقاييس فعالة لهذا الأداء{ وفي ما بعد توصي الباحثة بضرورة العمل على تفعيل محاسبة المسؤولية بتقسيم الشركة إلى مراكز مسؤولية وإعادة هيكلة الخريطة التنظيمية للشركة على وفق ما محدد بالموازنات المعدَة بالشكل السليم متمثلة (بصلاحيات ومسؤوليات) على صيغة أوجه للإنفاق على وفق معايير معينة والعمل بإعداد تقارير أداء تعمل بموجب الإدارة بالاستثناء بالتركيز على الانحرافات والأداء غير الجيد وبتعزيز نظام المعلومات بين مستويات الشركة ككل ,تجسيداً لدور المحاسب الإداري في إيصال المعلومات الضرورية للإدارة لتأدية وظائفها الأخرى بالشكل السليم من خلال مساهمته لها في تأدية هذه الوظائف وصولاً لتحقيق رسالة (خطة) ستراتيجية الشركة وأهدافها.** | | | | Abstract |